Distribution: Restricted | EB 2005/86/R.41 | 7 December 2005
Original: English | البند 14 من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة والثمانون

روما، 12 – 13 ديسمبر/كانون الأول 2005

تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

1 - **مقدمة.** صادق مجلس المحافظين في دورته السادسة والعشرين في فبراير/شباط 2003، على إحداث نظام لتخصيص الموارد على أساس الأداء عملا بتوجيه هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق في تقريرها إلى مجلس المحافظين المعنون، تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر (الوثيقة GC 26/L.4). ووافق المجلس أيضا على تفويض المجلس التنفيذي صلاحية وضع تفاصيل تصميم وتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. واعتمد المجلس التنفيذي في دورته التاسعة والسبعين في سبتمبر/أيلول 2003 هيكل وتشغيل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (الوثيقة EB 2003/79/R.2/Rev.1).

2 - يتم تنفيذ عمليات تخصيص الموارد السنوية على أساس دورات مدتها ثلاث سنوات. وفي السنة السابقة مباشرة للسنة الأولى من الدورة التي مدتها ثلاث سنوات، يتم تنفيذ عملية تقييم لتحديد المخصصات المسبقة التي سيتم الالتزام بها على مدى السنوات الثلاث التالية. وسيقوم الصندوق في كل دورة باستعراض المخصصات المسبقة سنويا بما يعكس نتائج تقديرات الأداء القطري السنوية لأن هذه النتائج تبرز التغييرات المهمة في الاحتياجات و/أو الإنجازات القطرية في إطار السياسات والمؤسسات. وتغطي عملية التخصيص الأول الفترة 2005 – 2007. ويشمل برنامج العمل المعتمد في عام 2004 لتنفيذ أنشطة عام 2005 تطبيق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في إطار المخصصات الإقليمية التي أقرها المجلس عام 1999 (الوثيقة EB 99/67/R.10).

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

3 - أصبح نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء قيد التشغيل الكامل خلال عام 2005، وتم توسيع نطاق تطبيقه ليشمل برنامج الإقراض بأكمله وأصبح ينظم تخصيص موارد قروض الصندوق ومنحه القطرية للبلدان الأعضاء. وأشارت التقنية الراجعة من تنفيذ النظام خلال السنة الأولى إلى عدة سمات إيجابية للنظام. فقد وفرت تقديرات أداء القطاع الريفي مثلا ومدخلا للحوار على صعيدي البرمجة والتأكيد، وأبرزت الدور الريفي والزراعي للصندوق على الصعيد القطري. وفضلا عن هذا وبعد الاجتماع التقني الأول لبنك التنمية متعدد الأطراف بشأن طرق تخصيص الموارد على أساس الأداء الذي عقد في مقر مصرف التنمية الآسيوي في مانيلا في يناير/كانون الثاني، واصل الصندوق انتهاز الفرصة للتعلم ولتبادل الخبرة مع مصارف التنمية متعددة الأطراف الأخرى التي تطبق النظام. وعملا بالاتفاق الذي تم في دورة المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2004 فإن المشاريع التي بلغت مراحل متقدمة في دوراتها وفي إقرار الحكومات لها وفي عملية التخطيط لمواردها والتي يتجاوز مبلغ القرض مخصصاتها القطرية بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء فإن المجلس سينظر فيها بمبالغ القروض الجارية في أبريل/نيسان 2005. وأعاد المجلس في دورة أبريل/نيسان 2005 التأكيد على فترة التخصيص التي تتألف من ثلاث سنوات ضمن إطار عمليات تجديد الموارد.

4 - **استعراض تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لسبتمبر/أيلول 2005.** توافقت المشاريع التي أقرها المجلس في سبتمبر/أيلول 2005 مع معايير نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. واستعرض المجلس أيضا تقريرا عن استعراض الصندوق وتوصياته بشأن الجوانب المنهجية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء استنادا إلى الخبرة المكتسبة في تنفيذ النظام لمدة سنة واحدة، وإلى الدروس التي استخلصتها مؤسسات أخرى في تنفيذ نظمها لتخصيص الموارد على أساس الأداء.

5 - أشار التقرير إلى بعض المجالات التي سيكون من المفيد فيها اكتساب المزيد من الخبرة العملية و/أو إجراء بعض التعديلات. وقد ذكر في ضوء مهمة الصندوق، أن سكان الريف يمكن أن يكونوا هم المؤشر الأنسب لحاجة فقراء الريف، وأن هذا التعديل يمكن أن يشكل تحسنا كبيرا يتفق مع دور الصندوق ومحور تركيزه. وفي الوقت نفسه قد أدى التفاوت الكبير في أعداد سكان الريف بين الدول الأعضاء في الصندوق إلى أخذ البلد درجات في التقييم استدعت وضع سقف للمخصصات القصوى والدنيا لـــ 52 بلدا. ومن شأن اعتماد نهج التخصيص المستمر بدلا من نهج الفترة المحددة أن ييسر التغييرات في درجات الأداء القطري للبلدان، والتغييرات في قائمة البلدان المقترضة فعلا، والتغييرات في مقدار وفي تحديد مواعيد هذه القروض.

6 - واستعرض التقرير أيضا عواقب إلغاء المخصصات الإقليمية، وطلب المجلس عند مناقشته التقرير إجراء تحليل لمسألة المخصصات الإقليمية والاضطلاع بمزيد من عمليات المحاكاة على الأوزان الترجيحية المستخدمة في المعادلة واستخدام عناصر أخرى في المعادلة وعرض ذلك على المجلس في دورة لاحقة. وقد تواصل هذا العمل مع استمرار الشعب الإقليمية في استعراض نتائج الأداء القطري بهدف تحديث درجات الأداء القطري (استنادا إلى المعادلة والمنهجية القائمتين) كأساس لإعادة النظر في مخصصات هذه البلدان في إطار برنامج الإقراض النشط. وستعرض هذه المخصصات، التي حسبت على أساس الفترة المحددة، على المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2006.

7 - **عملية إعادة تخصيص المخصصات غير المستخدمة.** أقر المجلس التنفيذي عند وضعه نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بإمكانية بروز حالات يتعذر فيها تسليم الالتزامات مقابل المخصصات القطرية المسبقة ضمن فترة التخصيص، وذلك مثلا بسبب الافتقار إلى الطلب على قروض الصندوق أو عدم توافر الفرص للانخراط في عمليات الأنشطة ذات الأولوية على النحو الذي حددت فيه في تقديرات الأداء الخاصة بنظام التخصيص – فإنه سيعاد استيعاب المخصصات غير المستخدمة ضمن مجموعة[1] الموارد المتاحة للتخصيص لإعادة توزيعها عبر نظام التخصيص الساري لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (الفقرة 40 من الوثيقة EB 2003/79/R.2/Rev.1). لهذا فقد جرى إتباع النهج التالي في عرض القروض والمنح القطرية على المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2005:

- يحدد برنامج العمل (للقروض والمنح على حد سواء) لكل من الأقاليم في فترة التخصيص المحددة 2005 – 2007 مع مراعاة القدرة الاستيعابية، أي مقدار ما يستطيع المقترض أن يصرفه أو يستخدمه بفعالية في السنة الواحدة. والنتيجة هي إطار برنامجي للإقراض للمقترضين الفعليين يقابل برنامج العمل في كل سنة من السنوات الثلاث.

- إذا كانت مخصصات بلد ما تزيد عن احتياجاته لفترة التخصيص المحددة 2005 – 2007[2] (لأن احتياجاته للأموال تقل عن المخصصات المبدئية)، فعندئذ يقوم الصندوق بتحديد الأموال الزائدة ويعيد تخصيصها. ويتم ذلك باستخدام درجات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بما يضمن سلامة عملية التخصيص على أساس الأداء. وإذا كانت مخصصات البلد مثلا هي 11 مليون دولار أمريكي لثلاث سنوات واعتبر أنه لن يستخدم سوى 7 ملايين دولار أمريكي منها، فإن مبلغ 4 ملايين دولار أمريكي يحوّل إلى المجمع من أجل إعادة تخصيصه.

- توزع الأموال التي يعاد تخصيصها بين تلك البلدان المدرجة في برنامج العمل التي لم تلب احتياجاتها بالقدر الكافي من خلال التخصيص الأولي. ويتم إعادة التخصيص كالعادة بالتناسب مع درجات تقييم الأداء وبما يضمن استخدام كل الأموال المتاحة لعقد الالتزامات.

8 - **التوصية.** المطلوب من المجلس التنفيذي هو الموافقة على تقديم تقرير مرحلي إلى الدورة التاسعة والعشرين لمجلس المحافظين في عام 2006 استنادا إلى هذا التقرير المقدم إلى المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول 2005.

[1] يرد مفهوم "المجمّع" كمصدر للأموال لإعادة تخصيصها أيضا في الوثيقة EB 2003/79/C.R.P.3، "إعادة تخصيص الموارد غير الملتزم بها".

[2] لما كانت فترة 2005–2007 تتجاوز فترة التجديد السادس لموارد الصندوق، فإنه ينبغي الإشارة إلى أن المبالغ المخصصة لعام 2007 هي مخصصات افتراضية تتوقف على نتائج مفاوضات التجديد السابع لموارد الصندوق (الوثيقة EB 2003/79/R.2/Rev.1، الفقرة 32).